الأنباء
الاثنين 28 يناير 2013

سموه استقبل رئيس مجلس الأمة وأعضاء الوفد المشارك في الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

الصانع: الأمير تمنى إمعان النظر في مسألة فوائد القروض

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مستقبلا رئيس مجلس الأمة علي الراشد والأعضاء المشاركين في وفد منظمة المؤتمر الإسلامي في قصر السيف صباح أمس

استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة علي الراشد وأعضاء وفد المجلس المشارك في الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذي عقد بجمهورية السودان مؤخرا.

وعقب اللقاء، أشاد النائب يعقوب الصانع بالتوجيهات الأميرية السامية لوفد البعثة البرلمانية الذي تشرف امس بلقاء صاحب السمو الأمير.

وأوضح الصانع، في تصريح للصحافيين، ان صاحب السمو الأمير أعطى توجيهاته حيال بعض الأمور.

ومنها ما يتعلق بقضية القروض التي تناقشها اللجنة المالية، حيث تمنى سموه ان نمعن النظر في مسألة فوائد القروض.

وذكر الصانع ان الأعضاء اكدوا لسموه انهم يمثلون الأمة وانهم لن يقبلوا بأي شيء يضر الصالح العام واحتياطي الأجيال القادمة.

ترأس وفداً برلمانياً في زيارة رسمية تستغرق 3 أيام

الراشد: مواقف قادة الإمارات تجاه الكويت ثابتة وقوية وراسخة

الإمارات كانت محطة الانطلاق الأولى لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الكويت أميراً وحكومة وشعباً مع وحدة الإمارات وأمنها وسلامة أراضيها

أشاد رئيس مجلس الامة علي الراشد بالموقف المشرف للإمارات رئيسا وحكومة وشعبا إبان الغزو الصدامي للكويت «عندما هبوا لنجدة الكويت ونصرة الحق الكويتي واحتضان اشقائهم الكويتيين في بلادهم»، مستذكرا الدور التاريخي للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله الذي وقف مع الحق الكويتي واعتبر ان الغزو الذي قام به المقبور صدام حسين مساسا بدول مجلس التعاون الخليجي قاطبة.

وأضاف الراشد في تصريح صحافي قبيل توجهه إلى أبوظبي في زيارة رسمية الى الامارات العربية المتحدة الشقيقة تستغرق ثلاثة أيام ان مواقف الشيخ زايد وأشقائه قادة الامارات المتحدة تجاه الكويت كانت على الدوام ثابتة وقوية وراسخة والكل يستذكر كلماته الخالدة «الكويت هى احدى الدول التي تشكل الاسرة الخليجية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإذا وقعت اى واقعة على الكويت فنحن اعضاء المجلس الخليجي للتعاون ككل لا نجد من الوقوف معها بدا مهما حدث فهذا شيء نعتبره فرضا علينا يمليه واقعنا وتقاربنا وإخوتنا نحن جسم واحد ما يصيب احد اعضائه من ضرر يصيب الآخر وكما يواجه الانسان الخطر عندما يقترب منه ويداهمه فان عليه ان يواجهه بمثله».

وقال الراشد ان دولة الامارات المتحدة الشقيقة بقيادة الشيخ زايد يرحمه الله كانت محطة الانطلاق الاولى لمسيرة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، اذ ترجمت رؤيته وأخيه المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الاحمد يرحمه الله لاتحاد دول الخليج بعقد اول قمة خليجية في الـ 25 من مايو عام 1981 في مدينة أبوظبي لتنطلق بعدها مسيرة الاتحاد الخليجي بقيادة زعماء الدول الخليجية لتحقيق طموحات وتطلعات الشعوب الشقيقة.

وأضاف الراشد ان الكويتيين يعتزون بالعلاقات التاريخية التي تربط الكويت بشقيقتها دولة الامارات العربية المتحدة ويستذكرون فتح الشعب الاماراتي بيوتهم لهم ابان الغزو الصدامي الغاشم عام 1990 كما لا ينسون مبادرات زايد الخير الكثيرة والتي منها رفع علم دولة الكويت المحتلة آنذاك على المقار الرسمية في دولة الامارات وجعل النشيد الوطني لدولة الكويت الى جانب النشيد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة، لافتا الى ان عمق ومتانة العلاقات بازدياد على كافة المستويات السياسية والشعبية.

وشدد الراشد على وقوف دولة الكويت اميرا وحكومة وشعبا مع دولة الامارات الشقيقة في كافة القضايا، لافتا الى اننا جميعا مع وحدتها وأمنها وسلامة اراضيها «وما يمسها يمسنا»، لذا فان الدعم السياسي لدولة الكويت تجاه شقيقتها الامارات العربية المتحدة مطلق وراسخ.

وأثنى الراشد على القيادة الحكيمة لسمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والدور القيادي الذي يقوم به على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مشيرا إلى دوره في نهضة الإمارات العربية الشقيقة وتبوئها مكانا ذا شأن إقليميا ودوليا عبر سياسة متوازنة وحكيمة.

ويرافق الراشد وفد يضم كل من الأعضاء أحمد المليفي وفيصل الدويسان ود.خليل عبدالله وعدنان المطوع وناصر المري وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

وكان في وداع الوفد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة الدولة لشؤون التنمية د.رولا دشتي وسفير الامارات العربية المتحدة لدى الكويت د.علي احمد بن شكر الزعابي.

رئيس مجلس الامة علي الراشد والوفد المرافق له أثناء توجهه إلى أبوظبي في زيارة رسمية

● عايض البرازي
موفد مجلس الأمة

اعتبر أن القضية الأمنية من أهم القضايا

عبدالصمد لبناء مخفر الدسمة وإنشاء مركز خدمة المواطن

عدنان عبدالصمد

تقدم النائب عدنان عبدالصمد باقتراح برغبة جاء فيه ما يلي: تعتبر القضية الامنية من اهم القضايا التي توليها الدولة اهمية بالغة لما لها من انعكاسات على اوجه الحياة وبما ان الأمن هاجس المواطن والمقيم فإن وزارة الداخلية تكفلت بإنشاء المخافر في المناطق لتساهم في تقديم الخدمات الأمنية من خلال رجالها الاوفياء.

ونظرا لعدم وجود مخفر في منطقة الدسمة حيث تم هدم المخفر السابق ولم تتم اعادة بنائه، ولحاجة المنطقة له وذلك للكثافة السكانية فيها،.

وكذلك افتقار منطقة الدسمة لوجود مركز خدمة المواطن حيث يشكل انتقال المواطنين وكبار السن من قاطني هذه المنطقة الى المناطق الاخرى للاستفادة من خدمات مركز الخدمة ومراجعة المخفر عبئا عليهم كما يزيد معه الازدحام على هذه المراكز.

علما بأنني سبق ان تقدمت بهذا الاقتراح بتاريخ 2011/8/9 ولم يتم البدء في بناء المخفر حتى الآن، لذا فإنني ارجو الاسراع في النظر بهذا الاقتراح واتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيقه.

وجاء نص الاقتراح كالتالي: بناء مخفر الدسمة على ان يكون بناؤه ضمن الشروط والمواصفات الحديثة والنموذجية، وانشاء مركز خدمة المواطن بجميع مستلزماته في منطقة الدسمة.

المنبر الديموقراطي: الحكومة غير جادة في إغلاق ملف غير محددي الجنسية

أكد المنبر الديموقراطي رفضه القاطع للتعامل الأمني السيئ مع الاحتجاجات والتظاهرات التي نظمتها فئة غير محددي الجنسية يوم الجمعة الماضي لما له من تداعيات خطيرة في معالجة هذه القضية.

وقال المنبر الديموقراطي، في بيان له أصدره ان الممارسات الحكومية لم تكن جدية وواضحة المعالم في اغلاق هذا الملف الذي له انعكاسات وتأثيرات سلبية لمختلف النواحي سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية وغيرها من المجالات.

وأضاف المنبر في بيانه: ان استمرار تعليق الحلول الجذرية يعني ان الحل الامني سيفرض نفسه والتعسف في استخدامه سيزيد من تعقيد الامور لما قد يولد مثل هذا التوجه من ردود افعال عكسية.

ويطالب المنبر الديموقراطي بضرورة عدم المماطلة في اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها إنهاء مثل هذه القضية الشائكة ووضع معايير ثابتة ومحددة كالاعتماد على الاحصاء السكاني لعام 1965 لمنح الجنسية لمستحقيها، وكذلك منح الجنسية لأسر الشهداء والأسرى، وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة ومنح أبناء الكويتيات من فئة غير محددي الجنسية وغيرها من الحلول التي بات تطبيقها امرا مستحقا.

الدبوس لجميع الوزراء: هل تقرون بصحة كل الأعمال السابقة عمن تولى ذات حقيبتكم؟

وجه النائب عصام الدبوس سؤالاً إلى جميع الوزراء قال فيه:

نصت المادة 98 من الدستور على أن تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها الى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج.

واستلهاما من حيثيات وأسباب القرار الصادر من المحكمة الدستورية المؤرخ في 2006/10/9 في طلب التفسير المقدم من مجلس الوزراء بشأن تفسير المواد أرقام 100 و101 و130 من الدستور بالارتباط مع المواد 1/56 و98 و2/115 و117 و133 من الدستور، والمواد 27 و133 و136 و145 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، في الشق الخاص بمراقبة ومساءلة رئيس مجلس الوزراء والوزراء عن جميع الاعمال والتصرفات السابقة المخالفة للدستور أو القانون التي صدرت عن سابقيهم واستمرت في عهد الحكومة الجديدة بدأت نتائجها وما ترتب عليها دون إصلاح أو إجراء أي تصرف لإزالة ما اعتورها من عيب بما يبقي المسؤولية ممتدة للحكومة الجديدة بكل عناصرها، لذلك.

وطالب بالاجابة عن الاسئلة التالية:

1 ـ هل تقرون بصحة كل الاعمال والتصرفات السابقة الصادرة عمن تولى ذات حقيبتكم الوزارية وامتداد آثارها في عهدكم واستمراركم في ذات النهج والطريقة في تيسير أمور كل الجهات التابعة لكم؟

2 ـ في حالة الإجابة بالنفي القاطع، يرجى موافاتنا بكل الأعمال والتصرفات السابقة الصادرة عمن تولى ذات حقيبتكم الوزارية التي لا تقرونها، والكيفية التي ستجرونها لتلافيها وتلافي آثارها؟ وهل تم تضمين ذلك في برنامج عملكم للمرحلة المقبلة؟

عصام الدبوس

الأنباء
الاثنين 28 يناير 2013

عدد من الصحافيين البرلمانيين خلال اللقاء المفتوح في ديوان البوص

سعد البوص متوسطا الإعلاميين البرلمانيين والمصورين (هاني الشمري)

خلال لقاء مفتوح عقده مع المحررين البرلمانيين في ديوانه بمشرف أمس الأول

البوص: الحكومة لديها توجه جاد لتنفيذ خطة التنمية

شدد النائب سعد البوص على ان الاستقرار الأمني على رأس أولويات السلطتين، وتليه الأولويات الاقتصادية والخدمية.

وقال البوص في اللقاء المفتوح مع الصحافيين البرلمانيين بعد الترحيب بهم والشكر لحضورهم هذا اللقاء التعارفي، ان الإعلاميين والمصورين جناحان لتيار واحد واتجاه واحد لإبراز دور النائب، سائلا الله ان يديم النعم على الكويت وأن يصلح أمور العالم العربي واستقرار الدول الاسلامية.

وأوضح ان مجلس الامة في طور إعداد الاولويات المهمة للمواطنين وكذلك الحكومة، مؤكدا ان الحكومة لديها توجه لتنفيذ خطة التنمية، وقال إن اللجنة المالية بصدد إعداد تقرير لإسقاط فوائد القروض، وكذلك بقية اللجان من المتوقع ان تعلن عن أولوياتها الاسبوع المقبل.

وعن إسقاط فوائد القروض ورفض الحكومة هذا المقترح، قال البوص «هذا رأي الحكومة وحدها ونحن سنقول كلمتنا في المجلس».

وأكد ان الايام المقبلة ستثبت لكم ان هذا المجلس ليس بصاما على الاطلاق كما يقول البعض، مشيدا بالانجازات التي أنجزها المجلس خلال هذه الفترة، بالرغم من انها قصيرة جدا ليتم تقييمها.

الأيام المقبلة ستثبت أن المجلس الحالي ليس بصَّاماً على الإطلاق

المجلس الحالي لديه أغلبية ساحقة لإسقاط فوائد القروض حتى لو ردته الحكومة

لم نر مؤشرات حكومية متعارضة مع تطلعات المجلس الحالي

النائب سعد البوص متحدثا إلى الإعلاميين في ديوانه أمس الأول

وأكد أن صاحب السمو الأمير مهتم جدا بقضية التنمية، وأن تصبح الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا، ودائما يوجه بذلك من خلال وزرائه، مشيرا الى ان تطلعات النواب متوافقة مع تطلعات سمو الأمير، فلم نر مؤشرات حكومية تتعارض مع تطلعات المجلس، بل انها ستكمل توجيهات النواب.

وقال ان سمو الأمير مهتم بتطوير جزيرة فيلكا، وانها ستحظى باهتمام بالغ من خلال التنمية لجعلها منطقة سكنية أو صناعية أو سياحية.

وعن استجواب وزير النفط، قال انه لا يوجد إعلان عن هذا الاستجواب، والى الآن هذه تعتبر ملاحظات من النواب على وزارة النفط، وهناك ملاحظات كثيرة على كل الوزارات. وأشار الى ان المواقف تقرأ وتبنى على أدلة ومستندات والمجلس لديه أغلبية ساحقة في موضوع إسقاط الفوائد، آملا ألا ترده الحكومة وإذا تم رده فسيقر مرة أخرى بأغلبية خاصة.

وبخصوص عدم رد الوزراء على أسئلة النواب قال: أتذمر مع اخواني النواب لأن هذا حق النائب.

وعن مشاكل الدائرة الخامسة قال: ان التنمية يجب ان تشمل الكويت كلها، لافتا الى ان لديه برنامجا شاملا خاصا بالدائرة الخامسة «وسنصطحب بعض الوزراء الى الدائرة للاطلاع على الأوضاع هناك».

وعن أبرز التحديات التي تواجه المجلس الحالي والحكومة أيضا قال البوص إنها ليست تحديات ولكنها انجازات نريد تحقيقها منها القضية الامنية، متمنيا ان تنفذ توصيات المجلس التي خرجت من الجلسة السرية وكذلك تطوير الوضع الاقتصادي، الذي لن يستقر الا باستقرار الوضع الأمني، لافتا الى انه لا يمكن غض الطرف عن الامور الاخرى كالصحة والتعليم والاسكان والمشاريع التي تخرج البلد من الركود والجمود.

وبخصوص إمهال وزير الداخلية الى شهر ابريل، قال انه يؤيد إمهال الوزير فرصة لأن الموضوع الامني ليس خاصا أو مقتصرا على وزير الداخلية، بل ان هناك وزارات أخرى لها دور مثل وزارات التربية والاعلام والاوقاف ويجب ان تقوم بدورها.

ودعا وزير الداخلية الى عدم التصادم مع الشباب الذين يقومون بالمظاهرات أو الاحتجاجات في المناطق السكنية لأنهم أبناؤنا في النهاية، وهم حريصون على البلد والممتلكات العامة وهذا حق من حقوقهم ان يعبروا عن رأيهم. وعن المطالب الشعبية مثل علاوة الأولاد والقرض الاسكاني، قال البوص انه في القريب العاجل ستظهر هذه الاولويات ومنها هذه المواضيع وان شاء الله سيتم بحثها بجدية.

وعن الحوار بين المعارضة والحكومة أيد البوص ذلك بشدة حتى تستقر الامور، ونحن في الكويت لسنا أحزابا بل عائلة واحدة، والمعارضة ليست بالمعارضة الشديدة، بل ان هناك مجرد خلافات نتمنى انتهاءها. وعن تعديل النظام الانتخابي قال البوص ان هناك اقتراحين، الاول إضافة مناطق جديدة، والآخر إعادة توزيع اعداد الناخبين.

وأيد البوص عدالة التوزيع، مؤكدا ان نظام الصوت الواحد لا مجال لتغييره، مشيرا الى ان اقتراحات النواب هي التي ستحصن الصوت الواحد.

وعن التزاحم في طلبات تشكيل لجان التحقيق قال البوص: أنا ارفض التزاحم في لجان التحقيق لأن هناك اختصاصات ينبغي ان تعود الى اللجان الدائمة أو الاصلية.

أتمنى من وزير الداخلية تنفيذ توصيات المجلس لاستقرار البلد

نظام الصوت الواحد لا مجال لتغييره

أرفض التزاحم في لجان التحقيق فهناك اختصاصات ينبغي أن تعود إلى اللجان الأصلية

وبسؤاله عن موضوع الخصخصة وتطبيقه في كل القطاعات قال البوص: ان هناك مرافق قابلة للخصخصة مثل البريد ومشاريع الكهرباء والمياه الجديدة، وهذه خصخصتها مطلوبة، أما التعليم أو الصحة فينبغي اعادة تطويرها وبنائها، مشيرا الى ان سبب تردي القطاع الصحي انه حكومي، ففي العالم المتحضر الطبيب يأتي في كل عام بشهادة تأمين ويتم تقييمه في كل عام ووفق التقييم يتم التأمين سواء بالزيادة او النقصان، فبذلك ستكون عليه رقابة شديدة لكي يؤدي دوره المطلوب.

وأيد البوص قيام نظام التأمين الصحي، فلدينا مشكلة الاطباء الكويتيين، وهذه ممكن معالجتها بأي وسيلة من اجل رفع مستواهم.

وأمل من الحكومة الاميركية ان تغلق سجن غوانتانامو وأن تهتم بقضية حقوق الانسان، مؤكدا ان وجود أبنائنا في المعتقل دون محاكمة عار على جبين الولايات المتحدة وسبة في سياسة النظام الاميركي. وفي الختام، قال البوص ان الكويت على قلب رجل واحد.

● سامح عبدالحفيظ

البوص يتحدث في اللقاء المفتوح

جانب من اللقاء

يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محددي الجنسية بطاقة مدنية صالحة لمدة 5 سنوات

5 نواب لمنح «البدون» التعليم المجاني وشهادات الميلاد والوفاة

تقدم النواب حماد الدوسري وسعد البوص ومحمد الجبري وسعود الحريجي ود.مشاري الحسيني بالاقتراح بقانون في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية وجاءت مواده كالتالي:

مادة 1: يحدد مسمى غير محدد الجنسية أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية أو اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب الشهيد وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولودا أو مقيما بالكويت، ويعتبر هذا المسمى دون سواه في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها.

مادة 2: يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محدد الجنسية تبعا للمادة السابقة بطاقات مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقما مدنيا خاصا به، وتعتمد في جميع وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها دون الرجوع إلى أي جهة أخرى أثناء فترة سريانها، ويحق له بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص:

● العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

● التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقا لنظم وقواعد القبول الخاصة بها.

● اصدار شهادات الميلاد.

● اصدار شهادات الوفاة.

● تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

● اصدار رخص القيادة بجميع أنواعها.

● اصدار جوازات السفر والتنقل إلى خارج البلاد والعودة.

● الحق في التقاعد وشمولهم في نظام التأمينات الاجتماعية.

● الحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص حسب الحاجة.

● الحق في التملك بصورة فردية أو بالاشتراك مع الغير.

مادة 3: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة 4: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية على الآتي: يعاني غير محددي الجنسية من عدة صعوبات في حياتهم وبما أنهم يعيشون على أرض هذا الوطن الغالي وغالبيتهم ولد في الكويت وبالرغم من ذلك يحرمون من الاعتراف بهويتهم وأبسط حقوقهم في مواصلة تعليمهم وبحرية التنقل ورغبة في حل هذه الأزمة التي تعاني منها الكويت منذ أمد طويل اعد هذا الاقتراح بقانون بشأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية فنص في مادته الأولى على أن يحدد مسمى غير محدد الجنسية أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية او اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب الشهيد وتعتبر اقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط ان يكون الفرع مولودا أو مقيما بدولة الكويت، ويعتبر هذا المسمى دون سواه في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها.

وذكرت المادة الثانية الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.

يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محدد الجنسية تبعا للمادة السابقة بطاقات مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقما مدنيا خاصا به، وتعتمد في جميع وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها دون الرجوع إلى أي جهة أخرى أثناء فترة سريانها، ويحق له بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص:

● العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

● التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقا لنظم وقواعد القبول الخاصة بها.

● اصدار شهادات الميلاد.

● اصدار شهادات الوفاة.

● تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

● اصدار رخص القيادة بجميع أنواعها.

● اصدار جوازات السفر والتنقل إلى خارج البلاد والعودة.

● الحق في التقاعد وشمولهم في نظام التأمينات الاجتماعية.

● الحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص حسب الحاجة.

● الحق في التملك بصورة فردية او بالاشتراك مع الغير.

حماد الدوسري

السماح للبدون بإصدار عقود الزواج والطلاق ورخص القيادة

سعود الحريجي

مشاري الحسيني

محمد الجبري